

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٤١٢**

الثلاثاء، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارنييو
	ليتوانيا	السيد باوبلس
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيدة شوالغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

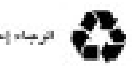
جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

1508177 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السفير رومان أويارثون مارتشيسي، الممثل الدائم لإسبانيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن للسفير ن أويارثون مارتشيسي.

السيد أويارثون (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أعرض تقرير اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وفقا للفقرة ١٨ (ح) من القرار نفسه. يغطي التقرير الحالي الفترة من ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٥، وخلال هذه الفترة عقدت اللجنة اجتماعا واحدا غير رسمي في ٤ شباط/فبراير، وأجرت أعمالا إضافية باستخدام إجراء عدم الاعتراض المتوخى في الفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية لتصريف أعمالها.

نظرا للتطورات الأخيرة المتعلقة بخطة العمل المشتركة، ترحب اللجنة بالتزام جميع الأطراف بمتابعة المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق شامل.

أود أن أشدد على أن التدابير التي فرضها مجلس الأمن من خلال القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠) ما زالت سارية المفعول تماما، بينما المفاوضات مستمرة بين مجموعة ٥+١ وجمهورية إيران الإسلامية، ويجب أن تبقى الدول الأعضاء ملتزمة تماما بتنفيذها. وما برحت اللجنة ملتزمة التزاما تاما بتنفيذ جميع القرارات ذات الصلة وعلى استعداد لإسداء التوجيه للدول الأعضاء التي تطلب المساعدة.

في هذا الصدد، بينما لم يتم إبلاغ اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن وقوع أي حوادث، أود أن أشير إلى أن اللجنة قد اتصلت بجمهورية إيران الإسلامية بشأن التعليق على عدة حالات تتعلق بحوادث يقوم فريق الخبراء بالتحقيق فيها. إن جمهورية إيران الإسلامية لم تقدم بعد ردا على ذلك، وما زالت اللجنة تحض إيران على القيام بذلك.

ما فتئت اللجنة تقدم المساعدة للدول والمنظمات الدولية في تنفيذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة ووضع اللمسات الأخيرة على مداولاتها بشأن عدد من هذه الطلبات. ويتضمن ذلك النظر في طلبات التوجيه التي تشمل مجموعة من المسائل، بما في ذلك ما إذا كانت تدابير الجزاءات تسمح بتلبية المقترحات المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية إلى جمهورية إيران الإسلامية في مجالات كفاءة استخدام الطاقة، وخدمات إعادة تزويد الطائرات بالوقود، والأعمال المتعلقة بالألغام، فضلا عن مقترحات التعاون الأخرى. وترحب اللجنة بهذا التعاون في مسائل التنفيذ والامتثال، وتشجع الأطراف على مواصلة طلبها التوجيه من اللجنة بشأن تطبيق التدابير التي قررها المجلس.

تلقت اللجنة أيضا إخطارين من الدول الأعضاء وفقا للقرارات ذات الصلة. ومن الجدير ذكره أن الفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والفقرة ٤ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) تجيزان الدفع من الأموال المجمدة لكيان ما، تسديدا لأي مبالغ كانت مستحقة على ذلك الكيان بموجب عقد كان ساري المفعول قبل الإدراج في القائمة، رهنا بإخطار اللجنة مسبقا بذلك. وتلقت اللجنة إشعارا من هذا القبيل من إحدى الدول الأعضاء وفقا للفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

والفقرة ٤ (ج) من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وبالمثل، قامت دولة عضو بإخطار اللجنة بتسليمها المعدات المخصصة للاستخدام في مفاعلات الماء الخفيف، في محطة بوشهر للطاقة النووية، وفقا للفقرة ٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

وبالمثل، فقد أحاطت دولة عضو اللجنة علماً بقيامها بتسليم معدات يزمع استخدامها في مفاعل الماء الخفيف بمحطة بوشهر للطاقة النووية، وذلك وفقاً للفقرة ٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

وبالنظر إلى التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء لتنفيذ إجراءات مجلس الأمن ذات الصلة، تشجع اللجنة الدول التي لم تقدم تقاريرها بعد على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، اعترافاً بأن تقارير التنفيذ الوطنية وسيلة هامة لتعزيز تنفيذ تدابير الجزاءات.

وفيما يتعلق بفريق الخبراء، يسرني أن أبلغ المجلس بانتهاء اللجنة من نظرها في التوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء لعام ٢٠١٤ (S/2014/394)، وذلك في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وخاصة في ضوء أي إجراءات للمتابعة من قبل اللجنة. وأحاطت اللجنة علماً بالتوصيات وانتهت من مداولاتها بشأن المعلومات الإضافية المتعلقة بالأفراد الذين حُددت أسماؤهم، على وجه الخصوص المحددات الأحيائية للهوية، في قائمة الجزاءات. وكل التحديثات المتوفرة متاحة على الموقع الشبكي للجنة. وقررت اللجنة أنه في حالة التوصل إلى حل شامل للمسألة النووية الإيرانية، ستعود في الوقت المناسب لتوصية الفريق لتقديم توجيهات محددة للدول الأعضاء بشأن الآثار المحتملة لتدابير مجلس الأمن ذات الصلة، حالما تعرف النتيجة.

وتلقت اللجنة خلال مشاوراتها غير الرسمية في ٤ شباط/فبراير إحاطة غير رسمية بشأن أنشطة الفريق للتحقيق والاتصال. وفيما يتعلق بأنشطة الفريق خلال الأشهر الثلاثة الماضية، أحيط المجلس علماً بأن الفريق قد شارك في عدد من الأحداث المسردة في المرفق للتقرير، الذي جرى توزيعه في القاعة.

أخيراً، وإذ نشير إلى أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ أحكام القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠)، تقع على عاتق الدول الأعضاء، فإن اللجنة مستعدة لتيسير تنفيذ تلك التدابير.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير أويارثون مارتشيسي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السفير أويارثون مارتشيسي على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده للنهوض بعمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) منذ بدأت رئاسته لها.

تولي الصين دائماً اهتماماً كبيراً بعمل اللجنة هذه وتشارك فيه بشكل فعال، وتأمل أن نواصل عملنا الجيد بعزم وبصورة عملية ومتوازنة، جنباً إلى جنب مع أعضاء اللجنة الآخرين. وترى الصين أن الجزاءات في حد ذاتها وبمفردها ليست هي الهدف من قرار مجلس ذي الصلة، وأن تشديد الجزاءات ليس المعيار المناسب لتقييم عمل اللجنة.

والمحادثات النووية الإيرانية توفر فرصة تاريخية ثمينة. ولئن كانت المفاوضات تواجه العديد من الصعوبات، فإن المجتمع الدولي برمته يأمل في التوصل إلى اتفاق شامل في الموعد المحدد. وسيمثل ذلك توجهاً إيجابياً يخدم المصالح المشتركة والطويلة الأمد لجميع الأطراف. ولذلك، ينبغي للجنة وفريق الخبراء أداء المهام المنوطة بهما بطريقة عازمة ومتسقة، والإسهام في الجهود الدولية للتفاوض بشأن حل تلك المسألة، والامتناع عن أي خطوة من شأنها أن تعرقل

العملية التفاوضية خلافاً لروح القرار. والصين تحيط علماً بأن الفريق بصدد وضع تقريره النهائي عن فترة الولاية الحالية. ونأمل أن يتصرف الفريق وفقاً للمبادئ المذكورة آنفاً وأن يعمل بموضوعية ودون تحيز لإعداد تقرير جيد.

إن تسوية المسألة النووية الإيرانية من خلال المفاوضات الدبلوماسية تصون النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وتسهم في السلام والهدوء في الشرق الأوسط، وتقدم تجربة مفيدة في التوصل إلى حلول تفاوضية للبؤر الملتهبة الرئيسية. ولذلك، فإن أهميتها بعيدة الأثر. ومن ناحية أخرى، فإن الأثر المحتمل للمحادثات يفوق المحادثات ذاتها بكثير، وحدوث بعض التطورات غير المتوقعة والتحولات والصعوبات أثناء هذه العملية أمر لا يمكن تجنبه.

لقد عقدت الأطراف الستة وإيران مؤخراً مشاورات ومفاوضات مكثفة بهدف الوفاء بالموعد النهائي للمفاوضات. وهذه العملية الآن في المرحلة الأخيرة من الماراثون، وترى الصين أن المفاوضات قريبة من خط النهاية. ونأمل أن يغتنم الطرفان هذه الفرصة المهمة لتعزيز إرادتهما السياسية وتعبئة العوامل المؤاتية، ومواصلة العمل من أجل التلاقي في منتصف الطريق، واتخاذ القرارات السياسية في الوقت المناسب لقطع الكيلومتر الأخير والأكثر صعوبة جنباً إلى جنب. وبهذه الطريقة، يمكن التوصل إلى اتفاق شامل منصف ومتوازن ومفيد بشكل متبادل في أقرب وقت ممكن. وينبغي للأطراف أن تثابر، وأن تمضي قدماً بالعملية حتى النهاية، والحيلولة دون انهيارها في اللحظة الأخيرة.

والصين تدعم الدور الإيجابي المستمر الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حل تلك المشكلة. ونأمل أن تعمل الوكالة على تعزيز تعاونها مع إيران وحل المسائل العالقة ذات الصلة على نحو تدريجي. والصين طرف مسؤول في المحادثات، وقد تصرفت دائماً بطريقة موضوعية وغير متحيزة، وقدمت إسهامات إيجابية لحل المسائل الرئيسية الصعبة في المفاوضات. وستواصل مشاركتها البناءة في المفاوضات، وستعمل، جنباً إلى جنب مع الأطراف الأخرى، من أجل الانتهاء من المحادثات المطولة بشأن المسألة النووية الإيرانية في أقرب وقت ممكن. تلك هي الطريقة التي يمكن للصين أن تسهم بحكمتها وقوتها في تحقيق حل شامل وكامل وطويل الأجل لتلك المسألة.

السيد الحمود (الأردن): بداية، أود أن أشكر الممثل الدائم لإسبانيا على إحاطته الإعلامية القيمة وعلى جهوده الريادية في إدارة أعمال اللجنة. كما أود أن أشكر فريق الخبراء على جهودهم في إعداد التقارير ذات الصلة.

يؤمن الأردن بحق الدول كافة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق تقدم في مجال النمو الاقتصادي، على أن يكون ذلك من خلال التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووفقا للتعهدات القانونية ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومع التركيز بشكل دائم على شكل ونوعية أمن المنشآت النووية وحمايتها وسلامتها.

أما فيما يتعلق بالتقارير الأخيرة حول إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن الإطار السياسي والعناصر الرئيسية لاتفاق شامل بشأن الملف النووي الإيراني بين إيران والدول الخمس زائد واحد خلال الفترة القادمة، فإن الأردن، شأنه شأن سائر المجتمع الدولي، ينتظر التفاصيل الخاصة بالاتفاق والخطوات العملية لتطبيقه. وفي حالة التوصل إلى اتفاق شامل بشأن البرنامج النووي الإيراني يتواءم مع معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية للإنتاج السلمي للطاقة النووية، نرى أنه سيكون خطوة أولى في الاتجاه الصحيح ينبغي البناء عليها بما ينعكس على الأمن الإقليمي برمته. ونأمل أن يعزز الاتفاق الجهود الدولية في مواجهة كل التحديات التي تهدد أمن منطقة الشرق

الأوسط، وألا يكون ذلك الاتفاق على حساب التعامل بشكل إيجابي مع الملفات الإقليمية الأخرى في المنطقة العربية.

من جانب آخر، نؤكد من جديد على ضرورة استمرار اللجنة في القيام بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه، ومواصلة إجراء التحقيقات اللازمة حول الخروقات التي ارتكبت، بالإضافة إلى الاستمرار في الانخراط مع الحكومة الإيرانية بشكل إيجابي لتوضيح المسائل العالقة في الخروفات المرتكبة في الماضي. وندعو الحكومة الإيرانية للاستجابة لاستفسارات وأسئلة فريق الخبراء بهذا الخصوص.

وعلى صعيد متصل، فإننا نشجع الدول التي لم تقم بتقديم تقاريرها حول الخطوات التي اتخذتها لتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة على أن تقوم بذلك، وعلى التعاون بشكل إيجابي مع فريق الخبراء، حيث أن عمل اللجنة مرتبط بشكل كبير بقيام تلك الدول بتقديم تقاريرها.

وختاما، فإننا نثمن دور اللجنة في مساعدة الدول والمؤسسات الدولية على تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من خلال دراسة طلبات الدول المتعلقة بتزويد إيران بالمساعدات التقنية في مجال توفير الطاقة وتقديم الخدمات للطائرات، وهو الأمر الذي نشجعه لتمكين الدول والمؤسسات من تطبيق هذه القرارات – أي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة – وبشكل فعال.

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر السفير أويارثون مارتشيسي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وتؤيد نيوزيلندا تأييدا كاملا ولاية اللجنة.

وتشاطر نيوزيلندا الآخرين الإشادة بالجهود التي تبذلها مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا (مجموعة ٥+١) وإيران في مفاوضاتها الحالية بشأن التوصل إلى اتفاق شامل. وتدعم نيوزيلندا تلك العملية دعما كاملا ويحدوها الأمل في أن تختتم المفاوضات بحلول الموعد النهائي المتفق عليه. ونقدر كون المفاوضات حساسة للأطراف الرئيسية المعنية، ولكننا نثق بأن تلك الحساسيات لن تقف عقبة في سبيل التوصل إلى نتائج شاملة.

وشعرت نيوزيلندا بالتشجيع من الإحاطة الإعلامية التي قدمتها لمجلس الأمن ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية فيديريكا موغيريني قبل عدة أسابيع التي أشارت فيها إلى أن الأطراف لم تكن

> ”قط أقرب إلى ما يمكن أن تكون نقطة تحول في تاريخ علاقة إيران مع الغرب ومع المنطقة“ (S/PV.7402، صفحة ١٠).

وتثق نيوزيلندا بأن يتحقق هذا الأمل. ولكن، في الوقت الحالي، من الأهمية بمكان أن نتذكر أن الجزاءات المفروضة لا تزال قائمة وأنه، كما يشير تقرير فترة الأيام الـ ٩٠، يقع على عاتق الدول التزام بتنفيذ الجزاءات على النحو الواجب.

وتدرك نيوزيلندا التحديات التي ينطوي عليها تنفيذ نظم الجزاءات المعقدة مثل النظام الذي المحدد في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠٦)، لا سيما بالنسبة للدول الصغيرة. وفي ختام محادثات مجموعة ٥+١ مع إيران، ستقوم حاجة إلى الاتصال الواضح مع الدول الأعضاء بشأن تداعيات نظام الجزاءات القائم. ونحن نتطلع إلى العمل بصورة بناءة باعتبارنا عضوا في اللجنة بغية تقديم التوجيه للدول الأعضاء في الوقت المناسب.

وأخيرا، نغتنم الفرصة التي تتيحها الإحاطة الإعلامية التي قدمت اليوم لمناشدة جميع الأطراف المشاركة في المحادثات مواصلة الالتزام والإرادة السياسية المطلوبة لتحقيق نتائج إيجابية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر السفير أويارثون مارتشيسي، الممثل الدائم لإسبانيا،

على الإحاطة الإعلامية بشأن أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، التي يتولى رئاستها للفترة قيد الاستعراض. كما أود أن أشكر الوفد الإسباني على قيادته المحنكة لتلك الهيئة الفرعية للمجلس في هذه المرحلة البالغة الحساسية. ونتطلع إلى المزيد من التعاون العملي والبناء في إطار اللجنة من أجل التسوية السريعة للحالة المتعلقة ببرنامج إيران النووي.

وفي ٢٠ آذار/مارس في لوزان، عقدت أحدث جولة كاملة لمحادثات المجموعة السداسية للوسطاء الدوليين مع ممثلي إيران من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي على تسوية شاملة للحالة المتصلة ببرنامج إيران النووي. وواصلت الأطراف السعي للتوافق فيما يتعلق بإيجاد حلول للمسائل المتبقية بدون حل. واتفق على أن تبدأ جولة المحادثات المقبلة في ٢٦ آذار/ مارس. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى أن من الأهمية البالغة بمكان أن تكفل جميع الأطراف إحراز تقدم للمضي قدما نحو التوصل إلى اتفاق نهائي. ومن الضروري إصدار وثيقة تتضمن جميع المبادئ الاساسية، وستخضع معايير تنفيذها فيما بعد للمشاورات التقنية وأعمال التخطيط. ولا يسعنا أن ندع هذه الفرصة تفلت من بين أيدينا.

وبطبيعة الحال، سيكون التوصل إلى تسوية وتنفيذ الاتفاقات المتوقعة مرتبطا بإجراء استعراض شامل لنظام الجزاءات الساري المفعول حاليا. وفي الوقت الحالي تجري مناقشة المعايير المحددة في صيغة مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا (مجموعة ٥+١) وإيران. كما يكتسي أهمية أحد الجوانب الأخرى لهذه المسألة: إذ أن عدة دول أعضاء في الأمم المتحدة المدفوعة بتفسير مضلل للجزاءات المتفق عليها في مجلس الأمن آخذة في إدخال قيود وتحديدات انفرادية إضافية، لا أساس يسندها في القانون الدولي. ونؤكد على أننا لا نقبل مثل تلك الممارسة.

ونحن، من جانبنا، سنواصل بذل كل ما في وسعنا لوضع بصورة نهائية وشاملة للمسائل المتصلة ببرنامج إيران النووي، ولتخليص إيران من الجزاءات التي فرضتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وفريق الخبراء على أعمالهما المستمرة لدعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن إيران، وأشيد على وجه الخصوص بالقيادة الإسبانية بشأن هذه المسألة الحساسة.

لقد أحرزنا تقدما في الأسابيع الأخيرة في المفاوضات بشأن برنامج إيران النووي. ومع ذلك، لا تزال الكثير من المسائل المعقدة بدون تسوية. ولا نزال ملتزمين بالتوصل إلى اتفاق شامل، وما زلنا نرى أن ذلك ممكن. ولكننا لن نوافق على صفقة سيئة. وسيلزم إيران أن تبدي المزيد من المرونة وأن تتخذ قرارات صعبة في الأيام المقبلة إذا أريد لنا أن نتوصل إلى صفقة حينما تستأنف المحادثات في سويسرا في وقت لاحق هذا الأسبوع.

ووصلنا إلى مرحلة هامة في المفاوضات. وإذا تمكننا من تسوية المسائل الرئيسية، ستعقب ذلك الأعمال التقنية لتحويل الإطار السياسي إلى نص تفصيلي. وسنواصل العمل بالترافق مع الشركاء في مجموعة الدول الأوروبية الثلاثة زائدا ثلاثة (مجموعة ٣+٣) لكفالة التوصل إلى نتائج ناجحة. ونشيد بوحدة الهدف التي أبداها زملاؤنا أعضاء المجلس المشاركون في المفاوضات ونسلم بالدور الهام الذي اضطلعت به في المحادثات الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي.

وفيما تستمر المفاوضات، تظل معظم الجزاءات، بما في ذلك جميع جزاءات الأمم المتحدة، والالتزامات على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الناشئة من قرارات مجلس الأمن، قائمة وسارية المفعول على نحو كامل. ولذلك نرحب

بالإخطارات المقدمة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بالكيانات المدرجة في قائمة الجزاءات وإيصال المعدات المزمع استخدامها في مفاعل الماء الخفيف في محطة بوشهر للطاقة النووية. ويذكرنا ذلك التقرير بأن علينا مواصلة الإبلاغ عن أية انتهاكات وفقا للمتطلبات الواردة في القرارات.

وإذ أتناول أعمال اللجنة، فإن علينا مواصلة تنفيذ الأعمال الرامية إلى إنفاذ تدابير الجزاءات ذات الصلة التي فرضها مجلس الأمن على إيران. ونشيد باستمرار التوجيه والمساعدة التي تقدمها اللجنة إلى الدول الأعضاء وإلى المنظمات الدولية.

ولا نزال نشعر بالقلق من استمرار فشل إيران في الرد على الطلبات السابقة لتقديم معلومات عن الحوادث المختلفة، بما في ذلك اعتراض سفينة تحمل شحنة للأسلحة التقليدية في البحر الأحمر. ومرة أخرى، نناشد إيران الانخراط مع اللجنة بشأن تلك الحوادث.

وفيما يتعلق بأعمال فريق الخبراء، نشيد بمجموعة الأنشطة التي نفذت في عام ٢٠١٤، ولا سيما التوصيات الواردة في التقرير الختامي لعام ٢٠١٤ (انظر S/2014/932) فيما يتعلق بالأشخاص المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات، مثل السمات البيولوجية المحددة للهوية والقائمة المستكملة للجزاءات.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بإيجاد حل سلمي ودائم وعن طريق المفاوضات للمسألة النووية الإيرانية، وهي ستواصل العمل بشكل وثيق مع شركائنا في مجموعة ٣+٣ لتحقيق ذلك الهدف.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر سفير إسبانيا على إحاطته الإعلامية. كما نشكر إسبانيا على قيادتها للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) في المضي قدما بأعمال اللجنة الهامة.

وما فتئت أعمال هذه اللجنة عنصرا لا يتجزأ من دبلوماسيتنا الواسعة. وساعدت اللجنة البلدان على تنفيذ الجولات الأربع للجزاءات الصارمة للأمم المتحدة. وبمساعدة فريق اللجنة للخبراء، أجرت هذه اللجنة تحقيقات في الجزاءات والانتهاكات وتوصلت إلى فهم هام ومثير للاهتمام لشبكات إيران للانتشار. كما أنها ساعدت على القضاء على تهريب إيران للأسلحة، مما أوقف تدفق الأسلحة في منطقة مضطربة.

ومن خلال مشاركتها الفعالة، دعمت اللجنة بشكل مباشر الجهود الجارية لمعالجة الشواغل الدولية بشأن البرنامج النووي الإيراني. وكما نعرف جميعاً، فقد انخرطت البلدان الخمسة زائد واحد، ولأكثر من عام، في حوار جاد مع إيران. واجتمع وزير الخارجية كيري ووفدنا المفاوض في سويسرا خلال الأسبوع الماضي مع نظرائه من الدول الخمس وإيران. وقد تبلورت خلال تلك المناقشات مسائل جادة وصعبة.

وكما أوضح الرئيس أوباما ووزير الخارجية كيري، فإننا نعمل لنرى ما إذا كنا نستطيع التوصل بنهاية آذار/مارس إلى إطار سياسي يعالج العناصر الرئيسية لصفقة شاملة. ولكن، لنكن واضحين – فإن السبب الوحيد لانخراطنا في تلك المفاوضات هو منع إيران من امتلاك سلاح نووي. ولا تزال هناك ثغرات كبيرة ويتعين اتخاذ خيارات هامة في المفاوضات. وكما ذكرنا مراراً، فإن عدم إبرام اتفاق أفضل من اتفاق سيئ. ويجب أن تجد المفاوضات سبيلاً لتحقيق هدفنا المتمثل في ضمان ألا تمتلك إيران سلاحاً نووياً، الآن أو في أي وقت، وأن يكون برنامج إيران النووي سلمياً بشكل حصري.

وعلى اللجنة أن تواصل عملها الأساسي في رصد الجزاءات القائمة وتحسين إنفاذها. كما يجب أن يستمر فريق الخبراء في القيام بعمله، بالتحقيق في الانتهاكات ومتابعة خيوط المعلومات وتوضيح الالتزامات المترتبة على الجزاءات للدول الأعضاء. وعلى الدول الأعضاء أيضاً أن تواصل إخطار

اللجنة بأي محاولات للقيام بأنشطة للمشتريات غير المشروعة في أراضيها انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن إيران. وتكتسي وتيرة عمل اللجنة وكثافته أهمية بالغة ولا بد أن يستمر. ورغم كل شيء، فإن الاستجابة بفعالية للانتهاكات من صميم ولاية اللجنة. وخرق الجزاءات أمر خطير ينتهك القانون الدولي ويقوض مصداقية مجلس الأمن. وعمل اللجنة في مجال التوعية – تقديم المشورة للدول الأعضاء، والرد على الأسئلة والتأكد من أن الدول الأعضاء في وضع يمكنها من التنفيذ الكامل والصارم للجزاءات – له أهمية بالغة.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر السفير رومان أويارثون مارتشيسي على تقديم التقرير عن فترة التسعين يوماً من عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونحن نقدر نهج إسبانيا في ترؤسها للجان عدم الانتشار التابعة لمجلس الأمن، والذي أبدت من خلاله الحسم واللياقة السياسية.

كما أشار السفير أويارثون مارتشيسي في إحاطته الإعلامية، فإن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن بموجب القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والقرارات الأخرى ذات الصلة ما زالت سارية بالكامل خلال المفاوضات الجارية بين الدول الخمس + ١ وإيران. ومع ذلك، فإن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، بل هي مجرد أداة تستخدم في إطار استراتيجية دبلوماسية أوسع نطاقاً تهدف إلى استعادة الثقة بين المجتمع الدولي وإيران فيما يتعلق بالبرنامج النووي لذلك البلد.

ولا بد من الحفاظ على الجو الإيجابي الذي ساد طوال فترة المفاوضات. ويجب أن يسهم أعضاء المجلس في تلك القضية، فمن مصلحة الجميع لتحقيق اتفاق واسع النطاق وموضوعي يسمح لإيران بتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، وللمجتمع الدولي بالتحقق من أن البرنامج ليس لأغراض عسكرية.

وشيلي تحيط علماً بتقرير ١٩ شباط/فبراير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نقدر الدعم الذي تقدمه الوكالة لأنشطة الرصد والتحقق من التدابير الطوعية المشار إليها في خطة العمل المشتركة.

وأخيراً، نتوجه بالشكر لفريق الخبراء على العمل الذي يقوم به، والحيوي الأهمية لعمل اللجنة ١٧٣٧.

السيد راميريز كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، والتي قدم تقريرها السفير رومان أويارثون مارتشيسي بصفته رئيس تلك الهيئة الفرعية. ونود أن نعرب عن تقديرنا وامتناننا للسفير أويارثون مارتشيسي على العمل الذي يقوم به. ونتقدم بتعازينا فيما يتعلق بحادث تحطم الطائرة اليوم، الذي راح ضحيته عشرات من المواطنين الإسبان.

وفنزويلا ترحب بالتقدم المحرز فيما يتعلق بخطة العمل المشتركة والمفاوضات بين مجموعة الدول الخمس + ١ وإيران، فضلاً عن التزام جميع الأطراف بمواصلة جولة المفاوضات الرامية للتوصل إلى اتفاق واسع النطاق ونهائي. ونشجع كل الأطراف على اغتنام هذه الفرصة التاريخية لتنحية خلافاتهم جانباً وتسوية المسألة النووية الإيرانية بطريقة دبلوماسية وسلمية عن طريق التوصل إلى حل شامل طويل الأجل بتوافق الآراء.

ويسعدنا أن نرى استمرار التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما ورد في التقرير الأخير للوكالة. وفنزويلا تؤكد مجدداً الحق السيادي لجمهورية إيران الإسلامية وغيرها من البلدان النامية في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقاً للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونعتبر أن أهم المهام في المرحلة التالية من المفاوضات بين الدول الخمس +١ وإيران هي البناء على الزخم الإيجابي

وعدم الانصياع لاستفزازات الجهات الفاعلة الأخرى والآراء المتطرفة، والتركيز بدلاً من ذلك على محاولة تسوية الخلافات على أساس الحوار والمفاوضات التي من شأنها أن تؤدي إلى رفع نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية بصورة قاطعة. ونرحب أيضا بما ورد في تقرير اللجنة من الإشارة إلى عدم الإبلاغ عن أي حوادث جديدة خلال الفترة قيد النظر.

ونأمل أن يكون للجهود الدبلوماسية المبذولة في محافل أخرى فيما يتعلق بتنفيذ الضمانات المتعلقة بالمسألة النووية الإيرانية أثر إيجابي على عمل اللجنة. وفنزويلا تعلق أهمية كبيرة على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لصالح نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونؤكد دعمنا الكامل لتعزيز النظام الدولي الذي ينطبق على تلك المناطق من خلال الامتثال للالتزامات بموجب تلك الصكوك القانونية الملزمة. ونحن نؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط،، على غرار ما هو قائم في أمريكا اللاتينية، وفقاً للقرارات المتخذة فيما يتعلق بالتجديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ندعو مجلس الأمن إلى بذل الجهود لضمان التزام جميع بلدان المنطقة بذلك الصك القانوني.

وبالنسبة لبلدي، فإن أسلحة الدمار الشامل تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي فإن القضاء عليها مسألة ذات أولوية للبشرية.

السيد باوبلس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير رومان أويارثون مارتشيسي على تقريره الأول إلى المجلس بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونحن على ثقة بأن اللجنة سوف تستفيد من قيادته القديرة خلال هذه المرحلة الحاسمة من عملها.

وليتوانيا تتابع عن كثب الجهود الدبلوماسية المكثفة التي تبذلها مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣ وإيران لإيجاد حل شامل للمسألة النووية الإيرانية. وقد دخلت المفاوضات الآن مرحلة حاسمة، ونأمل ييسر الزخم الذي رأيناه ينمو في الأسابيع القليلة الماضية التوصل إلى اتفاق ضمن الإطار الزمني المحدد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

ونؤكد مجدداً أن استعداد إيران لأن تقدم للمجتمع الدولي ضمانات يمكن التحقق منها بشأن الطابع السلمي الخالص لبرنامجها النووي هو السبيل الوحيد الذي يفضي إلى نتيجة ناجحة لهذه العملية. وهذا يتطلب إبداء المرونة والانفتاح من قبل إيران لسد الثغرات المتبقية.

وقد أظهر الاتحاد الأوروبي، من جانبه، نوايا حسنة كثيرة في توسيع نطاق تدابير التخفيف من وطأة الجزاءات فيما يتعلق بمنتجات إيران من النفط الخام والمواد البتروكيميائية والذهب والمعادن الثمينة، فضلا عن رفع سقف التحويلات المالية من إيران وإليها.

وتعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمثل عنصرا آخر حاسم الأهمية في إعادة بناء الثقة مع المجتمع الدولي. ونرحب بالاستنتاج الذي خلصت إليه الوكالة بأن إيران ما برحت تنفذ التزاماتها بموجب خطة العمل المشتركة. وفي الوقت نفسه، فإننا ما زلنا نشعر بقلق بالغ حيال أن التعاون مع الوكالة في سياق ''إطار التعاون'' قد توقف على ما يبدو. وإيران لم تقدم بعد تفسيرات يمكن أن تمكن الوكالة من تقديم توضيح بشأن التدبيرن العمليين المتبقيين، ولم تقترح بعد المزيد من التدابير العملية، بالرغم من الطلبات المتكررة من الوكالة. ونحث إيران على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع القضايا المعلقة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي، وذلك لتمكين الوكالة من تقديم تأكيدات موثوقة بعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران.

وفيما يخص عمل اللجنة، تود ليتوانيا أن تؤكد من جديد أن خطة العمل المشتركة لا تؤثر مطلقا على تدابير الجزاءات المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولذلك، تبقى جميع الجزاءات التي فرضها المجلس على إيران سارية سريانا كاملا، وعلى جميع الدول الأعضاء الالتزام بتنفيذها. كما يمتد الالتزام بالتعاون بشكل كامل إلى إيران، ونشجعها على التواصل مع اللجنة للمساعدة على تيسير التحقيقات التي تضطلع بها اللجنة. كما أن ما حدث لا يمس أعمال فريق الخبراء التابع للجنة الرامية إلى التحقق من الامتثال. وفي ذلك الصدد، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى فريق الخبراء على العمل الذي يضطلع به. وتتطلع ليتوانيا إلى إصدار الفريق لتقريره النهائي وللمناقشات اللاحقة لذلك في اللجنة.

وختاما، أود أن أكرر الإعراب عن أمل ليتوانيا في أن تؤدي المحادثات بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣ وإيران إلى التوصل قريبا لحل شامل وقابل للتحقق، من شأنه أن يعزز الثقة الدولية في الطابع السلمي حصرا لبرنامج إيران النووي في الأجل الطويل.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الدائم لإسبانيا، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته الماهرة للجنة.

تلاحظ نيجيريا أنه لم يتم إبلاغ اللجنة عن أي حوادث جديدة في الفترة المشمولة بالتقرير. ونثني على اللجنة لما تقدمه باستمرار من مساعدة إلى الدول والمنظمات الدولية في تنفيذها لتدابير مجلس الأمن ذات الصلة بشأن الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٧٣٧. والواقع أن ذلك الجانب من أعمالها لا يزال بالغ الأهمية في الحفاظ على سلامة القرارات التي اتخذها المجلس وكفالة عدم قيام الدول بانتهاك نظام جزاءات القرار ١٧٣٧ دون علم. ونشجع الدول على التماس التوجيه من اللجنة بشأن المقترحات المقدمة للتعاون التقني مع إيران في المسائل التي تندرج ضمن اختصاص اللجنة.

ونيجيريا يساورها القلق حيال عدم رد إيران على طلبات اللجنة بشأن الواقعتين اللتين حقق فيهما فريق الخبراء التابع للجنة. ونحث السلطات الإيرانية على تيسير عمل اللجنة بالرد على تلك الطلبات دون تأخير. ونثني على الجهود التي يبذلها فريق الخبراء، والتي أسهمت إسهاما كبيرا في عمل اللجنة. ونلاحظ أن اللجنة قد استكملت نظرها في التوصيات، على النحو المبين في التقرير النهائي لفريق الخبراء.

وما برحت نيجيريا تتابع باهتمام شديد المفاوضات الجارية بين مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران بغية إيجاد حل شامل للمسألة النووية الإيرانية. وندعم استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونحث السلطات الإيرانية على مواصلة التفاوض بحسن نية بهدف طمأنة المجتمع الدولي بشأن نواياها السلمية في ما يتعلق ببرنامجها النووي. ونتطلع إلى التوصل إلى نتيجة ناجحة للمفاوضات، وكذلك إلى تلقي التوجيه من اللجنة بشأن الآثار المحتملة على تدابير مجلس الأمن ذات الصلة في حالة توصل الأطراف إلى اتفاق.

السيدة عدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشكر الممثل الدائم لإسبانيا على إحاطته الإعلامية بشأن عمل لجنة الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكذلك على قيادته للجنة.

ترى ماليزيا أن على جميع الدول الالتزام بالمبادئ الأساسية فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومن أجل ضمان عدم انتهاك تلك المبادئ، يجب على الدول إبداء الشفافية الكاملة في برامجها النووية، وإخضاع تلك البرامج للنطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والالتزام بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكسب ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي لبرامجها النووية

وطمأنته. وفي ذلك الصدد، ترحب ماليزيا بالتقدم المحرز في المفاوضات بين مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران فيما يتعلق بخطة العمل المشتركة. ونحن ندرك تعقيد المناقشات والمسائل المتنازع عليها التي تنطوي عليها. ونشيد أيضا بالالتزام الجدي والمستمر من جانب الأطراف المعنية بالمضي قدما بالعملية.

وتأمل ماليزيا في أن تتمكن جميع الأطراف من إبداء المرونة حتى تتوج المفاوضات بنتيجة إيجابية. ونتطلع إلى التوصل إلى اتفاق شامل على أساس أهداف واقعية وقابلة للتحقيق، تفي بالمتطلبات الأساسية لجميع الأطراف، ولا سيما التوصل إلى اتفاق سياسي بحلول نهاية آذار/مارس واستكمال المرفقات الفنية قبل الموعد النهائي المحدد لذلك، وهو ٣٠ حزيران/يونيه. كما تدرك ماليزيا التدابير التي اتخذتها إيران لبناء الثقة مع المجتمع الدولي من خلال تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونلاحظ أنها لا تزال تشارك في الحوار مع الوكالة الدولية وتواصل توفير إمكانية الوصول إلى مرافقها، مما يسمح للوكالة بالقيام بأعمال التحقق بموجب خطة العمل المشتركة.

وفي هذا الصدد، واصلت اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ القيام بعملها وفقا لولايتها، كما سمعنا في إحاطة الرئيس الإعلامية بشأن أنشطتها في الآونة الأخيرة. ونظرا لاستمرار مفاوضات مجموعة ٥+١ مع إيران، نحن نتشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي أن تظل اللجنة ملتزمة بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبناء على ذلك، ينبغي أن تواصل دورها الهام في مساعدة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي تلتمس منها التوجيه. ونحن واثقون من أنها ستواصل العمل على صعيد التنفيذ والامتثال من خلال نهج حصيف وحكيم، استنادا إلى الولاية المستمدة من القرارات ذات الصلة.

وفي الوقت نفسه، نشهد مستويات عالية من التوقعات، ربما بدرجة معينة من عدم اليقين، فيما بين الدول الأعضاء والقطاع الخاص فيما يتعلق بالمفاوضات الجارية بين إيران ومجموعة ٥+١. ويتضح أن هناك اهتماما قويا من جانب مختلف أصحاب المصلحة بالآثار المباشرة المترتبة على الجزاءات المفروضة من قبل المجلس على إيران، رهنا بنتائج المحادثات. وإذ نتطلع إلى المستقبل، نتوقع أن يكون هناك مطلب ملح لمزيد من التوضيح بشأن هذه المسألة في الأسابيع المقبلة. ونحن ندرك الحاجة إلى المزيد من التوعية بشأن استمرار سريان تدابير المجلس بشأن إيران. وفي الوقت نفسه، نرى أيضا أن اللجنة بصدد الوصول إلى مرحلة سيتعين عليها فيها أن تحصر تركيزها من أجل التعامل مع اتفاق سياسي محتمل كنتيجة للمناقشات بين مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران. وتتطلع ماليزيا إلى العمل بشكل بناء في إطار اللجنة بشأن تلك العملية الهامة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتطرق بإيجاز إلى عمل فريق الخبراء. ويسرنا أن الفريق يعمل الآن بمجموعة كاملة من الخبراء، ونأمل في أن يكون ذلك مفيداً في ضوء التوقعات التي تنتظرنا. ونلاحظ أن الموعد النهائي لتقديم التقرير النهائي للفريق سيحل بعد بضعة أسابيع من الموعد المتوقع لاختتام مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران المحادثات بشأن التوصل إلى اتفاق سياسي. ونظرا لذلك، يحدونا الأمل في أن يكثف الفريق عمله فيما يتعلق بالتقرير النهائي في الأسابيع المقبلة من خلال التركيز على إعداد تقييم وتحليل يستندان إلى الوقائع، مع مراعاة الآثار المترتبة على نتائج المحادثات. وبما أن ولاية الفريق ستنتهي في تموز/يوليه، نعتقد أيضا أنه في الوقت المناسب ينبغي للجنة النظر في كيفية القيام بتجديد ولايته في حالة التوصل إلى حل شامل للمسألة النووية الإيرانية.

إن ماليزيا، شأنها شأن أعضاء اللجنة الآخرين، بل وبقية المجتمع الدولي، تتطلع إلى حدوث تطورات إيجابية في مفاوضات مجموعة الخمسة زائدا واحدا مع إيران بشأن برنامجها النووي.

ونأمل أن ترجع الدول الأعضاء قريبا إلى لجنة ١٧٣٧ من أجل التوجيه بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة، استنادا إلى نتائج المحادثات. وفي ذلك الصدد، أود أن أختتم بياني بالتأكيد على ثقتنا بأن اللجنة ستتمكن من الرد بسرعة وحسم على تلك السيناريوهات.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، سعادة السفير رومان أويارثون، على تقرير الأيام الـ ٩٠ عن أنشطة اللجنة الذي يغطي الفترة من ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٥. وتحيط تشاد علما بالتقرير وتشجع اللجنة على مواصلة الاضطلاع بأنشطتها.

وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، نرحب بالمحادثات بين جمهورية إيران الإسلامية والدول الأعضاء في مجموعة ٥+١ على أساس خطة العمل المشتركة. ونشير مع شعور بالأسف إلى أن المفاوضات السابقة لم تتوصل إلى اتفاق نهائي. وبالرغم من ذلك، نؤيد المفاوضات ونناشد جميع الأطراف التحلي بالمسؤولية والتوصل إلى حل سياسي في أقرب وقت ممكن. فتشاد بلد محب للسلام ويأمل بأن تتوصل المفاوضات الدبلوماسية والسياسية إلى حل نهائي. ويحدونا الأمل في أن تمكن المفاوضات الثنائية المقرر عقدها في لوزان، بسويسرا، في الفترة حتى ٣١ آذار/مارس من التوصل أخيرا إلى اتفاق جدي.

وتسلم تشاد بأن لجمهورية إيران الإسلامية الحق في تطوير برنامج نووي مدني سلمي، وحالما يبرم اتفاق، ينبغي رفع الجزاءات. وتصر جمهورية إيران الإسلامية على أن أنشطتها النووية أنشطة سلمية. وإضافة إلى ذلك، فهي تؤكد على أنها ليست منخرطة في سباق للأسلحة النووية لأن تلك الأسلحة، وفقا لإيران، تتناقض مع أسلوب حياتها وفلسفتها.

وفي الختام، أود أن أهنئ السيد رومان أويارثون على قيادته للجنة ١٧٣٧ وأن أتمنى له كل النجاح خلال العامين المقبلين. كما أتمنى كل النجاح للمفاوضات الجارية من أجل التوصل إلى حل سلمي وعن طريق المفاوضات للمسألة النووية الإيرانية على أمل رفع الجزاءات.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السفير رومان أويارثون على تقديمه التقرير الفصلي للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونهنئ الوفد الإسباني وفريق الخبراء على الأعمال التي أُنجزت حتى الآن.

ويسرنا أنه لم يبلغ عن وقوع أية حوادث خلال الأشهر الثلاثة الماضية فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، ويحدونا أمل صادق في ألا تحدث أية انتكاسات في التنفيذ الفعال لجميع القرارات ذات الصلة. ونشيد بالبيان المشترك الذي أصدره وزراء خارجية مجموعة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن زائدا ألمانيا (مجموعة ٥+١) واتفقوا فيه على إحراز تقدم كبير مع إيران بشأن المجالات الرئيسية لخطة العمل المشتركة، ونشيد بالتزام جميع الأطراف بمواصلة المفاوضات صوب التوصل إلى اتفاق شامل. ولذلك، نأمل أن تتفق جميع الأطراف على المسائل المعلقة المتبقية للإطار التقني العام لبرنامج إيران النووي بحلول الموعد النهائي المحدد بنهاية آذار/مارس.

ولا يمكن إنكار أن الجزاءات تحدث آثارا سلبية على اقتصاد إيران وعلى شعبها، ونأمل بالتمكن من التوصل قريبا إلى اتفاق من أجل رفع بعض تلك الجزاءات القاسية. وبالرغم من أن إيران طورت التزامها بالتوصل إلى اتفاق بشأن الحل الشامل، لا يزال نظام الجزاءات نافذ المفعول ويجب احترامه، مثلما يجب احترام التزام اللجنة بتنفيذه. ولذلك نشجع الحكومة الإيرانية على الانخراط مع اللجنة والرد على طلبات اللجنة، التي لم تتلق ردود عنها حتى الآن.

وتؤيد أنغولا تأييدا تاما نظام منع انتشار الأسلحة النووية، وندين أية أنشطة ترمي إلى استحداث الأسلحة النووية.

وسنواصل دعم المفاوضات الجارية بين مجموعة ٥+١ وإيران، ونأمل أن يتمكن كلا الجانبين من التوصل إلى اتفاق بحلول المواعيد النهائية المحددة.

ونسلم تماما بحق إيران في تطوير برنامج للطاقة النووية للأهداف السلمية المحضة والبحوث الطبية وأغراض إنتاج الطاقة وألا يكون هناك أي سعي لتطوير قدرات للأسلحة النووية، التي يمكن أن تحدث تداعيات خطيرة على الشرق الأوسط وتشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

وأشكر سفير إسبانيا على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا من فوره بشأن الأنشطة الفصلية للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بشأن الجزاءات المفروضة على إيران. وبما أن هذه الإحاطة الإعلامية الأولى التي يقدمها لمجلس الأمن بصفته رئيس اللجنة، أود أن أهنئه على السرعة والجدية التي تولى بها المسؤولية عن اللجنة، التي تتعامل مع مسألة حساسة للغاية، وأقدم له ولفريقه أطيب التمنيات بالنجاح.

ومنذ اعتماد خطة العمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وتمديدها لاحقا لمدة عام، دخلت مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة زائدا ثلاثة (مجموعة ٣+٣) وإيران في مفاوضات مكثفة تهدف إلى التوصل، قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥، إلى اتفاق شامل من شأنه أن يرسخ الهدف السلمي المحض لبرنامج إيران النووي. ووصلت المفاوضات بين البلدان الستة وإيران في الوقت الحالي إلى مرحلة حاسمة. وظل موقفنا متسقا طوال المناقشات. ولإيران كل الحق في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، ولكن ينبغي ألا تحصل على أية أسلحة نووية في أي ظرف من الظروف. وتقوم كل مطالبنا خلال المفاوضات على أساس ذلك المبدأ. وهو موقف بسيط يستند إلى رفضنا للانتشار النووي.

وفي الأسابيع الماضية، مكنت المفاوضات بين البلدان الستة وإيران من إحراز تقدم، ولكن ذلك التقدم المحرز، حتى الآن، لا يزال غير كاف. وبالرغم من العديد من الاقتراحات التي قدمتها مجموعة ٣+٣، لا تزال هناك خلافات مع إيران، لا سيما بشأن البحث والتطوير وتسوية المسائل المتعلقة بالجزاءات. وعلى إيران الآن أن تتخذ خيارات صعبة إذا كانت تريد حقا استعادة ثقة المجتمع الدولي. ومع شركائنا في مجموعة البلدان الستة، نحن عازمون على التوصل إلى اتفاق جيد، أي اتفاق قوي وجدي من شأنه أن يرسخ ويضمن في الأمد الطويل الغرض السلمي المحض لبرنامج إيران النووي.

إن التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل، في هذا الصدد، جزءا أساسيا لتسوية أزمة الانتشار مع إيران. وأكدت الوكالة قبل بضعة أيام أن إيران، في هذه المرحلة، تحترم التزاماتها المتعلقة بخطة العمل المشتركة التي وضعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ومع ذلك، فإن أحدث تقرير للمدير العام للوكالة عن الضمانات في إيران يؤكد، فيما يتعلق بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي، على توقف التعاون مع إيران، إذ لم يشهد إحراز أي تقدم منذ آب/أغسطس ٢٠١٤. وأكد المدير العام ذلك بالأمس في واشنطن، العاصمة.

ولذلك، فإن إيران لم تقترح اتخاذ تدابير عملية جديدة، وفيما يتعلق بالتدبيرين القائمين المتفق عليهما في إطار التعاون في أيار/مايو ٢٠١٤، لم تقدم إيران أي تفسير لإطلاق متفجرات شديدة الانفجار وإجراء حسابات لنقل النيوترونات. وتلك حالة تثير القلق. وتشكل تسوية جميع المسائل المتصلة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي عنصرا رئيسيا لإستعادة الثقة وبالتالي للاتفاق الطويل الأجل الذي نريده جميعا.

وأخيرا، يبين تقرير الرئيس عن حق أن التدابير الواردة في قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بإيران لا تزال سارية المفعول ريثما يتم التوصل إلى تسوية شاملة لأزمة الانتشار الإيرانية

وريثما يتخذ مجلس الأمن أية تغييرات قد يقررها. وحتى ذلك الحين، على لجنة الجزاءات أن تواصل الاضطلاع بمسؤولياتها، وأشكر فريق الخبراء على استمرار دعمه للجنة في أداء تلك المهمة.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ٠٠/١٦.